TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/52/7
14 September 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

النمو والتنمية في التسعينات: الدروس المستفادة من عقد مُلغِز

من إعداد أمانة الأونكتاد*

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه لأسباب إجرائية.

(A) GE.05-51975 260905 270905

ألف- إدارة النمو: التراكم والتغير الهيكلي في عالم مترابط

١- يوجد اتفاق عريض فيما بين البلدان النامية، أياً كانت العوامل الأخرى التي قد تفرق بينها، على أن النمو الاقتصادي السريع والمطرد شرط لا بد منه للتصدي لمستويات الفقر المهينة. ومع ذلك، وكما لوحظ في كتاب مدرسي رئيسي عن التنمية ظهر في أوائل الثمانينات، فإن أي شخص يدعي أنه قد عثر على المفتاح الذي يكتشف به سر النمو الاقتصادي "يحتمل إما أن يكون أبله أو محتالاً أو كليهما" (هيريك وكيندلبيرغر، ١٩٨٣، Herrick and Kindleberger, 1983: xvi). ورغم حدوث وفرة لاحقة في نماذج النمو الجديدة والمعقدة وما يصاحبها من نماذج تجريبية (تجريبيات)، أشار رئيس سابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع لرئيس الولايات المتحدة إلى أن "النظريات الأساسية والملاحظات الثاقبة والآراء المرسلة على الفطرة" (Mankiw, 1995: 308-9)، ربما ما زالت هي أوثق الأدلة التي يُسترشد بها في النهوض بالنمو الاقتصادي.

٢- وأحد المؤشرات المعقولة المستقاة من الدراسة الاستقصائية لتجارب الاقتصادات المتقدمة في الوقت الحاضر، بما في ذلك أحدث الوافدين من منطقة شرقي آسيا، هو أن وجود قاعدة صناعية واسعة وقوية هو عنصر محتمل من عناصر النجاح(١). وتشكل وفورات الحجم والمكاسب المستمدة من التخصص والمعرفة وأوضاع الطلب المواتية بعض الأسباب النظرية الأساسية التي تفسر الصلة في أن إنشاء قطاعات صناعية رائدة، إلى جانب القدرات التكنولوجية المتصلة بها، ينطوي على الإمكانات اللازمة لتحقيق نمو قوي في الدخل والإنتاجية.

٣- ولكن الملاحظة الثاقبة لهذه الخبرة تكشف أيضاً عن قدر كبير من التنوع من حيث توقيت التنمية الصناعية ووتيرتها ومضمونها، الأمر الذي يعكس أوجه الاختلاف في الهبات من الموارد وفي الحجم والموقع الجغرافي. وعلاوة على ذلك، فإن الترتيبات المؤسسية التي تدعم التصنيع الناجح ليست مطابقة لنموذج موحد، وقد ظلت الاصطفائية والمرونة صفتين مميزتين لبيئة السياسات بما يسمح بتصميم التدابير تبعاً للظروف الاقتصادية والأفضليات المتعلقة بأوجه الموازنة بين النمو السريع والاستقرار الاجتماعي.

٤- أما محاولة استنساخ مخطط جهة أخرى أو اتباع حالات أفضل الممارسات فمن غير المحتمل أن يتيحا الدليل الصحيح الذي يسترشد به واضعو السياسات الذين يتطلعون إلى التعجيل بالنمو. أما وقد قيل ذلك فيبدو، في إطار تفاعل الروابط التي يتكون منها نظام حميد للنمو، أن تراكم رأس المال يتيح رابطاً هاماً يربط بين عملية انطلاق صناعية ودعم النمو اللحاقي. ويؤدي الاستثمار في آن واحد إلى توليد الدخل وتوسيع نطاق القدرة الإنتاجية. كذلك فإن له أوجه تكامل قوية مع عناصر أخرى في عملية النمو، مثل التقدم التكنولوجي، واكتساب المهارات، والترسيخ المؤسسي. وعلاوة على ذلك، فبسبب حساسية القرار المتعلق بالاستثمار إزاء مستوى واستقرار النشاط الاقتصادي، فإنه يؤدي دوراً هاماً في سد الفجوة بين السمات الدورية والسمات الأطول أجلاً للتنمية الاقتصادية(٢).

٥- وبطبيعة الحال يمكن لوتيرة معينة من التراكم أن تولد معدلات نمو مختلفة، تبعاً لطبيعته وتكوينه، فضلاً عن الكفاءة التي يجري بها استخدام الطاقة الإنتاجية. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر لماذا فشلت دراسات الاقتصاد القياسي في إثبات وجود علاقة بين معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي على أساس واحد مقابل واحد(٣).

٦- ويؤدي التأكيد على الاستثمار إلى تحويل بؤرة تركيز الاستراتيجية الإنمائية إلى فئة منظمي المشاريع وتفاعلها مع الدولة، بما في ذلك ما إذا كان الاستثمار العام يؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الخاص وكيف يحدث ذلك. ولكن في أي مناقشة للقوى التي تحكم عملية تراكم رأس المال، يبدو أن الطريقة التي تكتسب وتستخدم بها أثرى شريحة من المجتمع دخلها تتسم بأهمية خاصة. ويشير قدر جيد من الأدلة إلى أنه عندما يشكل الدخل الزراعي المصدر الرئيسي للاستثمار، بعد المراحل الأولية للتصنيع، يصبح تراكم رأس المال ممولاً بصورة رئيسية بالأرباح المتحققة في شكل الأرباح المحتجزة لدى الشركات، وليس مدخرات الأسر المعيشية، والتي كثيراً ما يكمِّلها الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل. وتتيح هذه الصلة بين الأرباح والاستثمار منطلقاً هاماً لرسم السياسات في إطار السعي إلى تحقيق نمو أسرع(٤).

٧- ويشكل التصدير مكوناً ثانياً من مكونات استراتيجيات التصنيع والنمو في معظم البلدان، وإن كان يمكن تصور دور هذا المكون بعدة طرق. فهو من بعض النواحي يتعلق بتحقيق منافسة أكبر لتحسين الكفاءة. بينما يعني بدرجة أكبر من نواح أخرى تحقيق مزايا حجم السوق، سواء عن طريق مكاسب التخصص المستمدة من الأخذ بتقسيم للعمل أكثر دقة أو رفع المستوى التكنولوجي أو الأخذ بنطاق أدنى للإنتاج. وفي هذه المجالات الأخيرة، يؤدي تصدير المصنوعات إلى جلب مزايا دينامية. ولكن التصدير، في حالة كثير من البلدان النامية، هو ببساطة مسألة ملاءمة يحدث في ظلها، في حالة عدم وجود قطاع محلي للسلع الرأسمالية (الإنتاجية)، أن يواجه تمويل الواردات المرتبطة بتحقيق نمو أسرع معوقات لا يمكن تجنبها فيما يتعلق بالمدفوعات.

٨- ولكن التصدير الناجح مرهون هو نفسه بوجود دينامية استثمارية مواتية. فمع زيادة الدخول، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف العمل ودخول منتجين أقل تكلفة إلى التآكل السريع للقدرة التنافسية للمصنوعات الكثيفة العمالة، ويلزم الحصول على استثمارات جديدة للحفاظ على نمو الإنتاجية ولرفع المستوى عن طريق مباشرة أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وهذه العلاقة بين التصدير والاستثمار تتيح منطلقاً ثانياً للتفكير حول سياسات النمو(٥) .

٩- وبينما يُسلَّم على نطاق واسع بأهمية تحويل هيكل الإنتاج والتجارة والعمالة في اتجاه القطاع الصناعي، فإنه يوجد منذ أمد طويل اختلاف بشأن ما إذا كانت الروابط الداعمة على نحو متبادل بين التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي يمكن تحقيقها (تلقائياً) بفعل التحرير السريع لقوى السوق أو ما إذا كان يلزم تدخل الدولة بنشاط لمواجهة العقبات المؤسسية والهيكلية المترابطة التي يمكن أن توقف هذه العملية. وقد ألقى هذا الخلاف بظلاله الثقيلة على المناقشات التي دارت مؤخراً بشأن الفرص والتحديات التي تطرحها العولمة. ومن المؤكد أن قوة الروابط عبر الحدود فيما بين الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والمالية قد وصلت الآن إلى درجة تجعل التطورات الاقتصادية في أي بلد تتأثر بالقرار الاقتصادي المتخذ خارج حدوده. بيد أن الفكرة القائلة بأن الأسواق والتكنولوجيات قد انطلقت، بناء على ذلك، من عقال اعتبارات الهبات من الموارد المحصورة داخل الإطار الوطني ومن عقال الترتيبات المؤسسية وخيارات السياسة العامة هي فكرة تبدو بعيدة الاحتمال كما أن الإشارة المتصلة بها إلى أن الإحجام عن مواجهة المنافسة العالمية هو السبب وراء الركود في بعض المناطق النامية إنما هي دليل سيئ للاتجاهات الإنمائية الرئيسية في فترة العقد الماضي تقريباً.

باء - صورة مبسطة لنمو الفقر في التسعينات

١٠- بعد عقدين من النمو القوي المتسم بالإيجابية على نحو ثابت في العالم النامي، بدأ عقد الثمانينات بسلسلة من "التباطوءات والذوبانات" (بن - دافيد وبابيل، ١٩٩٥، Ben-David and Pappel, 1995). فقد انخفض النمو السنوي المتوسط للبلدان النامية انخفاضاً حاداً، فلم يكد يتجاوز النمو السكاني؛ وتقلص الدخل الفردي في خمس سنوات من فترة العشر سنوات المعنية. وبالاستناد إلى مقياس واسع للفقر (دولاران في اليوم)، ارتفعت الأرقام المطلقة ارتفاعاً حاداً أثناء الثمانينات، رغم أنه إذا استُخدم مقياس أضيق (دولار واحد في اليوم) يكون قد حدث انخفاض أولي في النصف الأول من العقد تلاه انعكاس الوضع بشكل طفيف قبيل نهاية العقد.

١١- ويمكن أن تكون الأرقام التجميعية مضللة. فليست كل منطقة قد فقدت الاتجاه في الثمانينات. فقد اقتصرت الأزمة على أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط؛ كما كانت هناك أيضاً في كل منطقة بلدان قاومت الاتجاه الأوسع. وعلى النقيض من ذلك، تمتعت منطقة شرق وجنوب آسيا بنمو قوي، كان في بعض البلدان أسرع منه في السبعينات. وتباينت اتجاهات الفقر بشكل مواز. وبالمقياس الأضيق، فكما شهدت منطقة شرقي آسيا انخفاضاً حاداً في معدلات الفقر، حدث ارتفاع دؤوب في أرقام الفقر في أماكن أخرى.

١٢- وفي حين أن أزمة الديون في العالم النامي قد جاءت بفعل إعادة توجيه السياسات في البلدان الصناعية (الأونكتاد، ١٩٨٦)، فإنها قد كشفت عن المدى الذي أصبح النمو السريع في حدوده يعتمد على تدفقات من رؤوس الأموال الداخلة المتزايدة باطراد. وفي نظر الكثيرين، كانت هذه الأزمة هي آخر برهان على أن استراتيجيات النمو الموجهة إلى الداخل وسياسات التضخم لا يمكنها أن تنتشل البلدان النامية من مستنقع الفقر والتخلف. وقد نُظر إلى الاندماج الشديد في الاقتصاد العالمي عن طريق التحرير السريع للتجارة والتمويل والاستثمار على أنه الطريقة الكفيلة بإزالة المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تعترض النمو وبخفض أعباء الديون المتراكمة وإنهاء الأزمات الدورية في موازين المدفوعات.

١٣- وحتى عندما جرى في الثمانينات بخس تقدير تكاليف التكيف مع هذا المسار الجديد للتنمية، كان من المتوقع مع ذلك أن تحقق في التسعينات المكاسب المترتبة عليها عن طريق تحقيق أداء أقوى في مجال النمو يتفق مع أساسيات السوق. وفي الواقع فإن تقارب الدخل كان هو التيار المهيمن المتوقع للعقد وذلك بسبب أن زيادة الانفتاح وتناقص تدخُّل الدولة وتوسُّع دور القطاع الخاص كان من المتوقع أن تؤدي جميعاً إلى تحقيق أكبر كسب من حيث النمو للبلدان الفقيرة(٦).

١٤- ومن المؤكد أن التسعينات قد شهدت زيادة هامة في التكامل العالمي لتدفقات السلع والخدمات والاستثمار. فالتجارة، التي بدأت تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو الإنتاج ابتداءً من أواسط الثمانينات، قد توسعت بسرعة أكبر في التسعينات، وكانت البلدان النامية في طليعة هذا الاتجاه (الأونكتاد، ٢٠٠٣: ٤٥-٤٨). ونتيجة لذلك، حدث ارتفاع سريع واسع الانتشار في نصيب الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، فضلاً عن حدوث زيادة سريعة في نصيب هذه البلدان في التجارة الدولية في السلع - من نحو ٢٣ في المائة إلى نحو ٣٠ في المائة من المجموع. بل كانت الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أكثر لفتاً للنظر حتى من ذلك. فالتدفقات الداخلة المتوسطة السنوية من هذا الاستثمار إلى البلدان النامية قد بلغت في التسعينات قرابة

خمسة أمثال ما كانت عليه في الثمانينات، وارتفعت من ربع التدفقات العالمية إلى زهاء ثلث هذه التدفقات وسجل نصيبها في الدخل زيادة قدرها أربعة أمثال.

١٥- بيد أن الاستجابة من حيث النمو في كثير من البلدان النامية كانت واهنة؛ فمتوسط النمو السنوي في دخل الفرد قد ارتفع بصورة هامشية فوق مثيله للثمانينات، ولكنه ظل أدنى من مثيله للسبعينات. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما كان هذا الانتعاش مصحوباً بتفاقم كبير في العجز الخارجي (الأونكتاد، ١٩٩٩: ١٢١-١٥١). وكان النمو متقلباً أيضاً، فحدثت دورات الرواج والكساد في معظم المناطق. وفي ربع البلدان النامية التي أفلحت في تحسين أدائها من حيث النمو عما كان عليه في السبعينات، كان معظم هذه البلدان من شرقي آسيا؛ وإذا استبعدت هذه البلدان، يكون عدد الأشخاص الذين أضيفوا إلى أرقام الفقر في التسعينات أكبر من مثيله في الثمانينات. وكان المشكلة حادة بشكل خاص في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي كان دخل الفرد فيها بحلول نهاية التسعينات أقل بنسبة ١٠ في المائة من المستوى الذي كان قد بلغه في عام ١٩٨٠ وأصبح أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع قد ازدادوا بمقدار ١١٥ مليون شخص إضافي - منهم أكثر من ٥٠ مليون شخص في التسعينات، كانوا يشكلون قرابة ثلثي السكان (الأونكتاد، ٢٠٠٢(أ)، الجدول ٢٠).

١٦- وبناء على ذلك، وعلى الرغم من حدوث تباطؤ آخر في البلدان المتقدمة خلال التسعينات، ازدادت الفجوة في الدخل اتساعاً ولم يتحقق التقارب (الأونكتاد ١٩٩٧: ٧-٥٨). ومع ذلك يمكن لسيناريو أكثر تفاؤلاً أن يشير إلى النمو القوي للغاية في الصين والهند، اللتين كانتا معاً مسؤولتين عن الانخفاض الذي حدث في الفقر المدقع في العالم النامي في التسعينات[٧]. ففي كلا البلدين، كانت الدوافع الرئيسية للاستثمار والتصدير انعكاساً لاتساع دور الحوافز المرتكزة على السوق. بيد أن تحسن الاتجاهات الاقتصادية في كلا البلدين كان قد بدأ في أوائل الثمانينات وكلاهما تجنب صدمات برامج التكيف الأكثر تقليدية. وكان تدخل السياسات القوي بالأحرى لكن غير المتشدد جزءاً لا يتجزأ من نموذجهما الناجح من نماذج "التدرُّجية الإبداعية" المصممة خصيصاً تبعاً للأوضاع المحلية (بيردسال، وآخرون، ٢٠٠٥: ١٤٥، Birdsall, et al, 2005: 145).

جيم - تنوع تجارب التنمية في التسعينات

١٧- سُلم في تقييم أجراه البنك الدولي مؤخراً (٢٠٠٥: ٣٠) (من النص الإنكليزي) لخط السياسات الذي اتبعه خلال التسعينات بأنه يوجد ميل ثابت إلى المغالاة في تقدير آفاق النمو في المناطق التي تنفذ برامج للتكيف ولبخس تقدير أداء النمو في المناطق التي لا تفعل ذلك. ويسلم التقرير أيضاً بأنه لكي يتسارع النمو، فإن النُهُج القائمة على صيغ ثابتة بشأن رسم السياسات ينبغي الاستعاضة عنها بتشخيص لمعوقات النمو على الصعيد القطري يكون أكثر استهدافاً، مع إيلاء اهتمام دقيق لتراكم رأس المال وللتغيير الهيكلي والتكنولوجي وعدم المساواة.

١٨- ولكن ماذا كانت نتائج إهمال هذه الجوانب من التحدي المتعلق بسياسة التنمية في التسعينات؟ في المقام الأول، فإن المناطق التي اجتازت تكيفاً في الثمانينات وجدت أن من الصعب عليها بصورة خاصة عكس ما نتج عن ذلك من هبوط حاد في نصيب الاستثمار، الذي هبط في بعض البلدان إلى ما دون المستويات المطلوبة للحلول محل رأس المال المستهلك. وفي الواقع فحيثما ظلت برامج التكيف قائمة، فإن دورة الاستثمار كثيراً ما ظلت متقلبة حتى بعد أن هدأت الاضطرابات التي ترتبت على أزمة الديون مباشرة. وهذا نمط تكرر في كثير من أنحاء أمريكا

اللاتينية وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان الواقعة في شرق آسيا وجنوب آسيا التي قاومت هذا الاتجاه في الثمانينات قد تمكنت من الحفاظ على وتيرة سريعة ومستقرة على نحو معقول لتراكم رأس المال طوال معظم التسعينات (الأونكتاد، ٢٠٠٣: ٦٩-٧٣).

١٩- وفي البلدان التي توسع فيها الإنتاج الصناعي في الثمانينات، استمر هذا الاتجاه في التسعينات. وفي الواقع، فإن "الابتعاد عن التصنيع" كان مرئياً في بعض الحالات (الأونكتاد، ٩٨-١٠٣). وعلاوة على ذلك، ففي الاقتصادات التي شهدت تدهوراً في أنصبة الاستثمار والقيمة المضافة للتصنيع، كانت القاعدة في حالات كثيرة هي وجود نصيب راكد أو متناقص للمصنوعات في مجموع الصادرات، حتى مع التحول السريع للتركيبة الإجمالية لصادرات البلدان النامية في اتجاه المصنوعات، بما في ذلك السلع الأكثر كثافة من حيث المهارات والتكنولوجيا. ومرة أخرى فإن التباينات الإقليمية تلفت النظر. فخلال التسعينات، كان رصيد ثمانية بلدان فقط من شرقي آسيا ٧٠ في المائة من تجارة البلدان النامية في المصنوعات. وخارج هذه المجموعة، اعتمدت استراتيجيات التصدير على الأجور المنخفضة (وفي بعض الحالات الأجور المتناقصة) أو تخفيض قيمة العملة بدلاً من تحقيق نمو قوي في الإنتاجية، وبينما أدى ذلك إلى حفز حالات انتعاش في بعض البلدان، لم تتمكن سوى قلة من الوصول إلى حد أدنى من الصادرات يتفق مع مسار تصنيعي مفعم بالحيوية (الأونكتاد ٢٠٠٣: ١٠٣-١٠٧).

٢٠- وتباين أيضاً أداء سوق العمل، الذي يتسم بأهمية رئيسية للتصدي للفقر. وكثيراً ما تزامنت الأجور الحقيقية الراكدة أو المتناقصة مع ارتفاع البطالة واتساع نطاق الفجوة في الدخل بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤: ٤٠-٤٥) (من النص الإنكليزي)؛ وأكيوز وآخرون (Akyuz et al, 2005). وفي كثير من الحالات، أدت سياسات التكيف وخفض حجم القطاع العام إلى اضمحلال الطبقة المتوسطة. ومقابل هذه الاتجاهات، كان يوجد اقتصاد غير رسمي آخذ في الاتساع بلغ نصيبه بحلول نهاية التسعينات ما بين ثلث وثلاثة أخماس القوة العاملة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (شنايدر) (Schneider, 2002).

٢١- وبتقييم هذه الاتجاهات الملحوظة في التسعينات، يتضح أن درجة التعرض لقوى السوق العالمية ليست ما يميز، فيما يبدو، بين الفائزين والخاسرين. وبالأحرى فالاختلاف الرئيسي، وخاصة بين الاقتصادات المصنعة حديثاً في شرقي آسيا ومعظم البلدان النامية الأخرى، كان هو أن التحرير قد أعقب تنفيذ السياسات الصناعية والتجارية تنفيذاً ناجحاً؛ وأن الحماية والدعم قد أُزيلا بقدر كبير بسبب أنه لم تعد توجد ضرورة لهما. أما في البلدان النامية الأخرى، وعلى العكس من ذلك، جاء التحرير إلى حد كبير مدفوعاً بالفشل في إقامة صناعات تتسم بالكفاءة والقدرة التنافسية في القطاعات الكثيفة العمالة و/أو الكثيفة المهارات. وتبعاً لذلك، فإن تأثير زيادة المنافسة التي تحققت بفعل الانفتاح في مجالات النمو وتوزيع الدخل ومكافحة الفقر كان مختلفاً بصورة حاسمة.

٢٢- وقد مارست خصائص التاريخ والجغرافية دوراً في هذا الأداء المتباين، ولكن تحليلاً مقارناً للاتجاهات في مجالات تكوين رأس المال والأداء التصديري والتصنيع يقدّم صورة أدق لوضع البلدان النامية كل منها بالنسبة إلى الأخرى في نهاية التسعينات:

(أ) *المصنّعون الناضجون*: هذه المجموعة تشمل الشريحة الأولى من البلدان المصنعة حديثاً، ولا سيما جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، التي حققت نضجاً صناعياً عن طريق التراكم السريع والمطرد لرأس المال،

والنمو في العمالة والإنتاجية الصناعيتين والإنتاج الصناعي، فضلاً عن صادرات المصنوعات. وتمتعت هذه الاقتصادات في التسعينات بنصيب للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من المستويات المثيلة بالبلدان المتقدمة، كما تحولت الصادرات نحو السلع الأكثر كثافة في رأس المال وفي التكنولوجيا، وبدأ النمو الصناعي يتباطأ نظراً إلى تحول الموارد في اتجاه قطاع الخدمات؛

(ب) *المصنعون السريعون*: شهد عدد من البلدان نصيباً متزايداً للمصنوعات في مجموع الإنتاج والعمالة والصادرات، بالاستناد إلى الاستثمار القوي في الأنشطة المرتكزة على الموارد والكثيفة العمالة، وكانت هذه البلدان قد بدأت في الارتفاع إلى مستوى إنتاج منتجات التكنولوجيا المتوسطة المدى. وهذه المجموعة قد شملت الشريحة الثانية من الاقتصادات الآسيوية المصنعة حديثاً، ولكنها شملت أيضاً قصص نجاح منعزلة من مناطق أخرى، فضلاً عن العملاقين المستيقظين الصين والهند؛

(ج) *المصنعون ذوو الهامش الضيق*: ابتعدت بعض البلدان عن الاعتماد على صادرات السلع الأساسية عن طريق الارتباط بسلاسل الإنتاج الدولية، وهو ما حدث في كثير من الحالات باجتذاب مقادير كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وبالاعتماد الشديد على المدخلات والآلات المستوردة. وكثيراً ما كان نمو الصادرات سريعاً للغاية، كما كان الحال في الفلبين والمكسيك - وإلى حد ما في المغرب. بيد أنه كثيراً ما كان الأداء الإجمالي ضعيفاً جداً من حيث نمو الاستثمار والقيمة المضافة والإنتاجية؛

(د) *المتحولون عن التصنيع قبل الأوان*: شملت هذه المجموعة معظم البلدان في أمريكا اللاتينية، التي حققت درجة معينة من التصنيع ولكنها لم تتمكن من دعم عملية دينامية للتغير الهيكلي عن طريق التراكم والنمو السريعين. وفي سياق يتسم بالتحرر السريع، تمثلت الاتجاهات العامة في تناقص نصيبي العمالة والإنتاج في قطاع التصنيع والهبوط إلى مزاولة أنشطة أقل كثافة من حيث التكنولوجيا؛

(هـ) *المصدرون المعتمدون على السلع الأساسية*: ظل كثير من الاقتصادات الأفقر، وخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يعتمد بشدة على صادرات سلعة أساسية واحدة أو اثنتين. وإزاء ركود الأسواق نسبياً وتقلب الأسعار وانخفاض معدلات التبادل التجاري، حدث مزيد من الهبوط في الاستثمارات وتباطأت عملية التنويع وظلت الإنتاجية راكدة. وفي بعض الحالات، فإن جيوباً تتسم بنمو أسرع للصادرات قد ظهرت في قطاعات الاستخراج، المرتبط عادة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن لا تربطها سوى حلقات ضعيفة بباقي الاقتصاد. بيد أن بعض البلدان النامية الأكثر ثراءً، ولا سيما شيلي، قد حققت وتيرة أسرع من الاستثمار والنمو بالاستناد إلى ما لديها من هبات في الموارد الطبيعية.

دال - البيئة الدولية: تحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاندماج

٢٣- افتُرض في إعادة توجيه السياسة الإنمائية في أوائل الثمانينات أن التنمية الموجهة نحو الداخل يمكن تحويلها بسرعة إلى اتجاه موجه نحو الخارج بصورة أكثر دينامية. فمن شأن الأسواق المتسمة بالمنافسة ضمان تحقيق أفضل تخصيص للموارد وفقاً للميزة النسبية، وضمان تحقيق إيرادات تصديرية بغية استيراد السلع الإنتاجية والوسيطة لضمان تحقيق نمو أسرع. ومن شأن التحرير المالي اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الساعية إلى تحقيق عائدات مرتفعة في البلدان التي تعاني من شح

في رأس المال، مما يسمح لهذه البلدان بالاستثمار بقدر أكبر مما ادخرته. ومن شأن حدوث تدفق أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق نقل التكنولوجيا وإيجاد مهارات تنظيمية واجتذاب الاستثمارات المحلية.

٢٤- ولكن في حين أن بيئة الاقتصاد الكلي العالمية التي واجهت البلدان النامية ربما قد تحسنت في التسعينات (البنك الدولي، ٢٠٠٥: ٥٩-٧١) (من النص الإنكليزي)، يبدو أن كثيراً من محركات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر كانت تعمل بجهد أكبر بكثير دون أن تنعش النمو.

٢٥- وأحد التفسيرات الممكنة لذلك هو أن التحيزات في أنماط التحرير قد أضرت بآفاق النمو عن طريق التمييز ضد القطاعات التي كان يمكن فيها للبلدان النامية أن تبني ميزة تنافسية، حتى وإن كانت قد أطلقت قوى سوق غير متجانسة على الشركاء الأضعف في النظام التجاري (الأونكتاد، ١٩٩٩؛ منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤). بيد أن كون كثير من البلدان كانت تباشر تجارة أكبر ولكن تحصل على إيرادات أقل خلال التسعينات إنما يوحي بوجود بعض المشاكل الهيكلية العميقة الجذور في النمط الناشئ من الاندماج.

٢٦- وتجربة كثير من منتجي السلع الأساسية هي تجربة مألوفة؛ فالمعوقات الخارجية الضاغطة على نحو مستمر بسبب ضعف وتقلبية الأسعار، وارتفاع مستويات المديونية وركود أو تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية جميعها عوامل أسهمت في ضعف الدينامية الاستثمارية وتسببت في تباطؤ التنويع وإدامة فجوة الفقر (الأونكتاد، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤). ومن الواضح أن معظم برامج التكيف تكاد لم تفعل شيئاً لتغيير هذا النمط من الاندماج في الاقتصاد العالمي أثناء التسعينات، بل إنها قد اتسمت في بعض الحالات، بما تسببت فيه من عملية "ابتعاد عن التصنيع"، بأنها كانت تراجعية بشكل شبه مؤكد.

٢٧- بيد أن المنتجات الأولية كانت مكوناً متناقصاً في تجارة البلدان النامية في التسعينات، وهو ما شكل استمراراً لاتجاه بدأ في الثمانينات، كما أن النصيب المتزايد للمصنوعات الذي تزامن مع ذلك قد شمل منتجات متوسطة المهارات وعالية المهارات ومنتجات كثيفة التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة هامة من الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية كان القصد منها نقل الإنتاج التصنيعي إلى البلدان ذات التكلفة المنخفضة من أجل التصدير إلى بلدان موطن الشركات عبر الوطنية أو إلى أسواق ثالثة.

٢٨- وكانت القطاعات المفضلة، مثل الملابس والإلكترونيات، تشمل بعض الأجزاء الأكثر دينامية من النظام التجاري. وقد أسهم في هذه الدينامية كل من ارتفاع المرونة الدَّخلية وابتكار المنتجات وتغير أنماط الاستهلاك. بل وحتى عندما كان يُصنف المنتج النهائي على أنه من المنتجات العالية التكنولوجيا كان كثير من البلدان النامية يعمل فقط في أنشطة التجميع المنخفضة المهارات باستخدام رؤوس أموال وسلع وسيطة مستوردة وكان إسهامها في القيمة المضافة يتحدد بتكلفة أقل العوامل ندرة وأضعفها ألا وهو العمالة غير المهارة.

٢٩- ويمكن لهذه المشاركة في القطاع الكثيف العمالة من شبكات الإنتاج الدولية أن يساعد البلدان على زيادة العمالة والدخل الفردي حتى عندما تكون القيمة المضافة المولدة منخفضة. بيد أن الروابط الخلفية والأمامية بباقي أجزاء الاقتصاد تميل إلى أن تكون ضعيفة، وبسبب أن الأسواق النهائية لهذه السلع تهيمن عليها شركات تمارس احتكار القلة وتتنافس على أساس اعتبارات الجودة والتصميم والتسويق والعلامة التجارية وتمايز المنتجات فإن الحواجز الهامة التي تعترض الدخول إلى الأجزاء العالية المهارات والعالية التكنولوجيا من سلسلة الإنتاج تؤدي ليس

فقط إلى تحريف توزيع المكاسب المستمدة من التجارة بل يمكن أيضاً أن تجعل عملية رفع المستوى أمراً بالغ الصعوبة. وبناءً على ذلك ثابر كثير من البلدان النامية المتوسطة الدخل على إنتاج المصنوعات الكثيفة العمالة لما وجده منتجوها من صعوبة في القيام برفع المستوى والتنويع. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن قيام البلدان النامية بشن حملة تصديرية متزامنة يواجَه بخطر الإفراط في إنتاج منتجات موحدة المقاييس بكميات كبيرة بما لذلك من آثار معاكسة على معدلات التبادل التجاري وما يصاحب ذلك من ضغط لإبقاء الأجور منخفضة. وقد أظهرت الاتجاهات القائمة في التسعينات أن هذه الأخطار حقيقية (الأونكتاد، ٢٠٠٢: ١١٩-١٥٢).

٣٠- وتبين تجارب التسعينات - والتجارب المستمدة من التاريخ الاقتصادي بصورة أعم - أن تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي العالمي يتيسران بقدر كبير بفعل التوسع في النشاط الاقتصادي والعمالة وبفعل التحسينات التي تحدث في مستويات المعيشة. وبالمثل، فإن تدفقات رؤوس الأموال المطردة الطويلة الأجل، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي، تُجتذَب بصورة رئيسية إلى البلدان التي حققت بالفعل نمواً اقتصادياً سريعاً وتحسينات مطردة في الهياكل الأساسية البشرية والمادية. وهكذا، ففيما يتعلق بأولئك الذين لديهم دينامية استثمارية قوية في كل من رأس المال المادي والبشري، يمكن للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر أن يعززا دائرة النمو الحميدة القائمة بالفعل. وحيثما لا يكون الحال هكذا، يكون من المحتمل بنفس المقدار أن تؤدي هذه القوة نفسها إلى التهميش و/أو إلى التنمية القائمة على هامش ضيق.

هاء - البيئة الدولية: التحرير المالي وتدفقات رؤوس الأموال

٣١- اجتازت الأسواق المالية تحولاً هائلاً في أوائل الثمانينات بفضل مزيج من إلغاء القيود التنظيمية والأخذ بالتدويل والابتكار، وهو أمر شمل البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء. وبينما جاء الدافع من البلدان المتقدمة، فإن المنطق الاقتصادي قد وعد بالكثير لأفقر بلدان العالم. فمن شأن الأسواق المالية المفتوحة التي تُلغَى فيها القيود التنظيمية ليس فقط زيادة المتاح من التمويل الاستثماري المحلي والأجنبي على السواء، بل أيضاً المساعدة على إيجاد مناخ استثماري أكثر استقراراً وانضباطاً وتحرير البلدان التي تعاني من العجز من المناورات السياسية التي لا يمكن التنبؤ بها المتعلقة بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تكون(٨).

٣٢- وشهدت التسعينات توسعاً سريعاً في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة إلى البلدان النامية، مسجلة بذلك زيادة تبلغ سبعة أمثال متوسط الزيادة المماثلة للثمانينات. وحققت تدفقات استثمارات حوافظ الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر أقوى نمو، فبلغ نصيبهما أكثر من ثلثي مجموع التدفقات الخاصة الداخلة. بيد أن جزءاً كبيراً من هذه الطفرة قد مثل عودة إلى الاتجاه المعهود بعد سنوات الثمانينات المشؤومة. وتتركز أيضاً هذه الطفرة على نحو متزايد في مجموعة صغيرة تضم نحو ٢٠ سوقاً ناشئة تلقت أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع تدفقات رؤوس الأموال الداخلة في التسعينات، بالمقارنة مع نحو ٥٠ في المائة قبل نشوب أزمة الديون(٩). والأمر الأهم حتى من ذلك هو أنه قد ثبت أن من الصعب على نحو متزايد إدارة هذه التدفقات بطريقة تنسجم مع تحقيق نمو اقتصادي أسرع وأشمل.

٣٣- وفيما يتعلق بالبلدان التي سعت إلى إعادة دخول الأسواق المالية الدولية بعد أزمة الديون، كان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ووجود سعر صرف مستقر بمثابة شرطين مسبقين. بيد أنه بينما ثبت أن العسر المالي كان أمراً جذاباً للمستثمرين الأجانب، فإن اتباع موقف نقدي ومالي متشدد لم يفعل شيئاً في تنشيط الاستثمار المحلي أو تحسين آفاق

التصـــدير. وفي الواقع فإن زيادة الالتزامات المتعلقة بخدمة الديون والناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب ضعف آفاق التصدير، قد انطويا على احتمال إعادة إيجاد عبء من الديون لا يمكن تحمله. وفي كثير من الحالات، أدى مزيج مـــن تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وتحويلات الأرباح وتراكم احتياطيات العملات إلى إحداث تخفيض كبير في صافي التدفقات المتجهة إلى الداخل، وقد امُتصت نسبة متزايدة من هذه التدفقات في الأنشطة التي لم تضف شيئاً يعتد بـــه إلى الطاقـــة الإنتاجية. وهذه التدفقات الداخلة، وخاصة في شكل القروض القصيرة الأجل وأسهم الحوافظ المالية، يمكن أن تكون غير مستقرة بدرجة مرتفعة ومصدراً لا يُعول عليه لتمويل التنمية.

٣٤- وعـــندما أصـــبحت الأســـواق المالية منقطعة الصلة على نحو متزايد عن المطالب الأطول أجلاً المتعلقة بالتصنيع، أدت التدفقات المالية غير المنظَّمة إلى إطلاق دورات رواج وكساد أصبحت سمة متكررة للعالم النامي خـــلال التسعينات. وكانت الظروف المحددة التي نشأت فيها شدة التأثر بانعكاس التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال وما يترتب عليها من تأثير على النمو قد تباينت من منطقة إلى أخرى. وكانت أزمة البيسو المكسيكي في عام ١٩٩٤ بمثابة إنذار مبكر. بيد أن قوتها الكاملة قد تكشفت بفعل الأزمات المالية في شرق آسيا (الأونكتاد، ٢٠٠٠)، وهـــي منطقة ذات سجل طويل الأمد من النمو القوي والانضباط المالي. وكما كان الأمر في الحوادث الأخـــرى للأزمة المالية واضطراب العملات، فإن الأزمة في شرقي آسيا قد سبقها التحرير المالي وإزالة القيود التنظيمية الأمـــر الـــذي شكل، في بعض الحالات، قطيعة كبيرة مع الممارسة المتبعة في الماضي (الأونكتاد، ١٩٩٨: ١-٣٩). وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المتطرفة المترتبة على الانهيار قد ضخمتها سياسات التضييق النقدي غير الضرورية الـــتي عمقت عملية انكماش الديون، وأدت إلى خفض الإنتاج والعمالة وتسببت في اختلالات خطيرة في قطاع الشركات والقطاع المالي (ستيغليتز، ٢٠٠٢) (Stiglitz, 2000).

٣٥- ورغم أن النداء الموجه للتحرير المالي قد استجيب لـــه عبر العالم النامي في التسعينات فإن أغلبية البلدان، وبخاصة تلـــك الواقعة في أفريقيا، قد اجتذبت قدراً ضئيلاً من التدفقات الخاصة وهو بالتأكيد قدر لا يكفي للتعويض عن انخفاض المعونـــة (الأونكـــتاد، ٢٠٠٠). وأدت الخصخصة وإزالة القيود التنظيمية إلى اجتذاب بعض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشـــر، وإن كانـــت قـــد اجتُذبت بصورة رئيسية إلى القطاعات الاستخراجية أو إلى شراء المرافق العامة. ولكن هذه التدفقات لم تفد كثيراً في تخفيف صعوبات المدفوعات، كما أن المحاولة الرامية إلى مواجهة العجز في النقد الأجنبي المرتبط بالأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية عن طريق تشجيع دخول تدفقات جديدة من النوع نفسه هي محاولات يمكن أن تؤدي إلى عكس المقصود (كريجيل، ٢٠٠٤ (Kregel, 2004)؛ والأونكتاد، ٢٠٠٥).

واو - بعض القضايا المطروحة

٣٦- بالـــنظر إلى أوجه الضعف الهيكلي للبلدان الفقيرة وأسواقها المحلية الصغيرة واعتمادها على الواردات من أجـــل استخدام الطاقات وتحقيق التراكم، فإن المدى الذي يمكن في حدوده لهذه البلدان أن تولد الموارد المطلوبة لتنشـــيط النمو ومواجهة الفقر ما زال يعتمد إلى حد كبير جد على مدى استطاعتها ترجمة مواردها الطبيعية غير المستغلة وفائض العمالة لديها إلى حصائل تصدير وواردات واستثمار. وفي عالم يتسم بزيادة الترابط الاقتصادي والسياسي، ينطوي القيام بذلك على تحديات متزايدة التعقيد باطراد في مجال السياسات. وتقع مسؤولية مواجهة هذه التحديات على حكومات البلدان النامية، ولكن جهود هذه الحكومات يمكن أن تعاق على نحو خطير بفعل الاختلالات وأوجه عدم الاتساق والتحيزات القائمة في طريقة عمل النظام التجاري والمالي الدولي.

٣٧- وتشير تجربة التسعينات إلى أن اتجاه السياسة العامة الذي أُطلق في كثير من أنحاء العالم النامي بعد أزمة الديون، بينما أزال النظم السابقة من جذورها، فشل في إيجاد بديل مزدهر. وربما يمكن إلقاء اللوم جزئياً على الزلات التي حدثت في تنفيذ السياسة العامة. ولكن المشاكل الحقيقية هي مشاكل تصميم هذه السياسات. وبصورة خاصة، فإن أوجه عدم الاتساق بين السياسات الاقتصادية - الكلية والتجارية والصناعية والمالية لم تشجع المستثمرين والشركات على إنشاء طاقات إنتاجية والتوسع فيها وتحسينها، بينما أطلقت في الوقت نفسه قوى المنافسة العالمية.

٣٨- وبينما وُضع مؤخراً قدر أكبر من التوكيد على التخفيف من الفقر، جاء في جزء منه استجابةً لنتائج العقد الماضي المخيبة للآمال، ما زال قدر كبير من المشورة في مجال السياسات حالياً يحتوي على جميع العناصر الرئيسية للجيل الأول من الإصلاحات، المصممة لـ "تصحيح الأسعار". وبينما تَظهر إلى العيان حساسية أكبر إزاء العوامل المؤسسية، فلا بد من جعل التوكيد الجديد على التخفيف من الفقر مؤسساً على تقييم مستقل دقيق وصريح لآثار السياسات الاقتصادية - الكلية وسياسات التكيف الهيكلي على النمو والتوزيع والفقر.

٣٩- والنجاحات المتحققة في التسعينات قد بُنيت بشكل مطرد على تحسين الأداء وهو ما كان قد بُدئ فيه في الثمانينات. ويبدو أن إحدى السمات الرئيسية في جميع الحالات كانت هي إيجاد متسع لاستخدام صفيفة من خيارات السياسات بغية إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي وضمان أن يبقى في الوطن مزيد من القيمة المضافة المرتبطة بالتجارة وتجربة طائفة من التدابير الأكثر استراتيجية لتشجيع تكوين رأس المال بقوة والتوسع في الأسواق المحلية ودعم رفع المستوى التكنولوجي.

٤٠- وتقييم العقدين الماضيين من الإصلاح الاقتصادي لا يعني التقليل من أهمية التهديدات الناجمة عن الاختلالات المالية أو الضغوط التضخمية، بل يعني الاعتراف بأنه توجد طرق كثيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي - الكلي والاندماج والنمو الأسرع (البنك الدولي، ٢٠٠٥) كما يعني، في إطار القيام بذلك، النظر نظرة بناءة بقدر أكبر إلى دور الدول فيما يتصل بتراكم رأس المال والتنمية الصناعية ومواجهة انعدام المساواة في الدخل. وقبل كل شيء، فإن النهج القائم على "مقاس واحد للجميع" ينبغي أن يفسح الطريق لمناقشة كاملة للوتيرة المطلوبة التي تحتاج إليها جميع البلدان النامية لصياغة سياساتها في ضوء الظروف المحددة.

٤١- والإدارة السليمة ليست مرادفاً للتدخل المحدود من جانب السياسات أو لا تعني ببساطة إفساح المجال أمام القطاع الخاص. بل هي بالأحرى تتعلق إلى حد أبعد بتعزيز مجموعة واسعة من المؤسسات الداعمة للنمو التي يمكن أن تقدم حوافز للنشاط الاقتصادي يمكن التنبؤ بها، وخاصة من أجل الاستثمارات الإنتاجية الطويلة الأجل، وبتحسين الحوار فيما بين شتى أصحاب المصلحة القائمين بهذه الاستثمارات، وبتحقيق الانضباط في جماعات المصلحة (من القطاعين العام والخاص على السواء) التي تعمل ضد مصالح التنمية الأوسع نطاقاً. والاقتصادات الناجحة اليوم قد تمكنت من تطوير هذه المؤسسات بما يتسق مع الثقافات السياسية والاجتماعية الوطنية ومع القدرات البيروقراطية والتنظيمية في مجال المشاريع لدى النخبة المحلية.

٤٢- ولكن سجل التنمية المتباينة والمستويات المستمرة من المديونية والأزمات المالية في التسعينات توحي أيضاً بأن الترتيبات العالمية الحالية لا تتيح الموارد المالية والاستقرار النقدي المطلوبين لتدعيم التوسع في العمالة والإنتاج في البلدان النامية. ويتصل أحد أوجه القلق الرئيسية بردود الفعل المزعزعة للاستقرار والمتسمة بالانكماشية فيما بين التجارة والديون والتمويل.

٤٣- والأزمات الرئيسية في الأسواق الناشئة قد رُبطت جميعها تقريبا بالتحولات في أسعار الصرف والسياسة النقدية في البلدان المتقدمة. وفي حين أن الضرر الناجم عن السلوك المضطرب لأسعار الصرف قد ظل محدودا بالنسبة إلى هذه الاقتصادات، فلم تكن الحالة كذلك بالنسبة إلى البلدان النامية المدينة التي تعتمد بصورة أشد على التجارة والتي تعرضها مكانتها الاقتراضية إلى أخطار نقدية أكبر. وما زال الفشل في إنشاء نظام مستقر لأسعار الصرف منذ انهيار نظام "بريتون وودز" يشكل أحد أوجه القلق الضاغطة لدى المجتمع الدولي.

٤٤- وسيتعين في أي إصلاح من هذا القبيل أن يولي الأولوية لضمان الاتساق في السياسات الاقتصادية - الكلية لدى الجهات الفاعلة الرئيسية، في العالمين المتقدم والنامي على السواء. ونظراً إلى أوجه عدم التماثل الموجودة في الممارسات الإشرافية القائمة، يمكن أن تكون إحدى طرق التحرك إلى الأمام هي ربط ذلك بآلية مشابهة للآلية المستخدمة في تسوية المنازعات في التجارة الدولية، حيث يمكن تناول الاختلافات المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية - الكلية والمالية ويمكن التماس حل لها. ولكن لا بد بقدر مماثل من أن تحافظ البلدان النامية على درجة ملائمة من الاستقلالية السياساتية في إدارة تدفقات رؤوس الأموال واختيار أي نظام للحسابات الرأسمالية تراه ملائماً. وفي الواقع، وفي ضوء التجربة، ينبغي أن يتمثل أحد الأهداف الأساسية للبلدان التي تنتمي إلى جميع مستويات التنمية في إلغاء ما فرضته رؤوس الأموال المالية من سيطرة على التجارة والصناعة والعمالة.

٤٥- ولا تسمح الترتيبات القائمة للبلدان النامية بالتغلب على معوقاتها الأطول أجلاً من حيث المدفوعات. وتشكل الوعود الأخيرة التي قدمتها بلدان مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى بمضاعفة المعونة خطوة في الاتجاه الصحيح في حالة أفقر البلدان، شأنها شأن الخطوات (التي ما زالت مؤقتة) التي تسير في اتجاه التخفيف الكامل للديون. بيد أن التجربة ما زالت تشير إلى أن الأسواق المالية كثيراً ما تخفق في مواجهة هذا التحدي في الأسواق الناشئة، بسبب ميلها إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية وخضوعها لعقليات المضاربة والقطيع. وبالنظر إلى زيادة عدم استقرار البيئة التجارية والمالية الخارجية في البلدان النامية، يمكن للإصلاحات الفعالة أن تسعى إلى تحسين التمويل الرامي إلى مواجهة التقلبات الدورية وتمويل الطوارئ من أجل التجارة والمعاملات الجارية الأخرى.

٤٦- وفي مجال التجارة، يظل التحدي القائم هو جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر مواتاة للتنمية. وسيُحكَم على النتيجة بمقدار تمكن البلدان النامية من تحسين الوصول إلى الأسواق دون فرض قيود لا موجب لها على خياراتها السياساتية الرامية إلى دعم النمو. وأحد الدروس المستفادة من جولة أوروغواي هو أن الانفتاح يمكن أن ينطوي على تكاليف هامة كما ينطوي على منافع، وخاصة بالنسبة إلى أفقر البلدان. ولا بد من مزيج ما من الدعم المالي والمعاملة التفاضلية من أجل ضمان أن يكون الانفتاح متسقاً مع التخفيف من الفقر.

٤٧- وقد تكون البلدان النامية الأكبر في وضع أفضل لمعالجة هذه الضغوط. وفي الواقع، وفي الوقت الذي تتوسع فيه أسواقها المحلية، يمكن أن يكون الاستخدام الأكمل للمصادر المحلية للنمو متزامناً مع توجه أقل حدة في الاتجاه نحو الخارج. بيد أن كثيراً من البلدان الأصغر ستظل تعتمد بشدة على الصادرات. ويمكن أن يحدث تلاق محتمل للمصالح مع توسيع نطاق التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب. ويجري حالياً بذل جهود لتصميم ترتيبات ملائمة وهي جهود ستتطلب الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي. بيد أنه لا ينبغي النظر إلى ذلك على أنه بديل عن تحسين الوصول إلى أسواق الشمال حيث ما زالت بعض أبرز التناقضات في النظام التجاري تعوق آفاق التنمية.

الحواشي

(١) السؤال المتصل بذلك والمتمثل فيما إذا كان استغلال الموارد الطبيعية يساعد النمو أو يعرقله لا زال موضع خلاف بين الاقتصاديين؛ انظر ساكس ووارنر: Sachs and Warner, 1995؛ والأونكتاد ١٩٩٦، ٨٤-٩٨؛ ومايير، ١٩٩٧: Mayer, 1997.

(٢) بطبيعة الحال، كان دور تكوين رأس المال كموجِّه للسياسة العامة موضع تشديد من جانب الجيل الأول من الاقتصاديين المعنيين بالتنمية ابتداء من "رودينشتاين – رودان" و"روستو" إلى "هيشمان وتينبرغين". وقُلِّل من أهميته عندما تحول التأكيد لينصب على التشوهات السعرية تأثراً بتوافق آراء واشنطن، وأصبحت "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" هي موضع تركيز تجريبيات النمو (النماذج التجريبية للنمو). ولكن حدث في الآونة الأخيرة شيء من العودة إلى النهج السابق في سياق المناقشات المتعلقة بـ "المناخ الاستثماري" و"تشخيص النمو". وللاطلاع على مزيد من المناقشة لهذا الموضوع، انظر الأونكتاد ٢٠٠٣: ٦٥-٦٨، ورياتي (Reati) ، ٢٠٠١، للاطلاع على نقد مفيد لمفهوم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

(٣) ومع ذلك فالحال هو أنه من بين المتغيرات الكثيرة التي تُدرَج في معادلات النمو، ما زال الاستثمار يظهر على أنه أحد المتغيرات القليلة التي لها تأثير قوي ومستقل على النمو الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق باقتصادات الدخل المتوسط السريعة النمو، انظر ليفين ورينيلت ١٩٩٢ (Levine and Renelt 1992)؛ وروس، ٢٠٠٠ (Ros, 2000)؛ وبوسوورث وكوليتر، ٢٠٠٤ (Bosworth and Collins, 2004).

(٤) انظر الأونكتاد، ١٩٩٥، ١٩٩٧؛ وسينغ، ١٩٩٨ (Singh, 1998)؛ وروس، ٢٠٠٠؛ وأمسدين ٢٠٠١ (Amsden, 2001).

(٥) رودريك، ١٩٩٩ (Rodrik, 1999). وللاطلاع على مزيد من المعالجة، انظر الأونكتاد ١٩٩٦ و٢٠٠٤. ويتناول بوسوورث وكوليتر، ٢٠٠٣، الأدلة الاقتصادية الداعملة للعلاقة بين التصدير والاستثمار.

(٦) سقطت فكرة التقارب خارج دائرة التفضيل هي والجيل الأول من نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة التي تنبأت بها؛ وللاطلاع على مناقشة أوسع: انظر كوزول – رايت وورثورن، ٢٠٠٢ (Kozul-Wright and Rowthorn, 2002).

(٧) فيما يتعلق بقياس الفقر في هذين البلدين وكيف تؤثر أرقام الفقر فيهما على الأرقام العالمية، انظر بيري وسيرييه، ٢٠٠٤، (Berry and Serieux, 2004)، وسوتكليف، ٢٠٠٤، (Sutcliffe, 2004).

(٨) وفقاً لما يسمى بمبدأ لوسون (Lawson Doctrine)، فإن العجوزات المتزايدة في الحساب الجاري والمديونية الخارجية المتولدتين بفعل القطاع الخاص (بالمقارنة مع القطاع العام) محصنتان من الأخطار التي ثبت أنها مدمرة في أوائل الثمانينات. وربما كان سيترتب على وجود معرفة سريعة بالتيارات التاريخية أن يعوض عن اتخاذ موقف أكثر حذراً؛ انظر O'Rourke and Williamson, 1999.

(٩) بلغت نسبة التدفقات الداخلة السنوية من رؤوس الأموال في التسعينات نحو ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما كان تقريباً نفس المستوى السائد في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢. وإذا استُبعدت الصين، تكون النسبة أقل فعلاً منها في الفترة الأولى بمقدار نقطة مئوية واحدة.

المراجع

Akyuz, Y et al (2005). Globalization, inequality and the labour markets. Mimeo, UNCTAD, Geneva.

Amsden, A (2001). The Rise of the Rest: Challenges to the West from Late Industrializing Economies. Oxford, Oxford University Press.

Ben-David D and Pappell D (1995). Slowdowns and meltdowns: Post-war growth evidence from 74 countries. CEPR Discussion Paper, No. 1111, February.

Berry A and Serieux J (2004). All about the giants: Probing the influences of world growth on income distribution at the end of the 20th century. CESifo Economic Sudies, 50, no.1.

Birdsall N et al (2005). How to help poor countries. Foreign Affairs, July/August.

Bosworth B and Collins S (2003). The empirics of growth: An update. Brookings Institute Washington DC, September.

Herrick B and Kindleberger C (1983). Economic Development, 4th edition, New York, McGraw-Hill.

ILO (2004). A Fair Globalization: Creating Opportunities for All. Geneva, ILO.

Kozul-Wright R and Rowthorn R (2002). Globalization and the myth of economic convergence. Economie appliqué, vol. LV

Kregel J (2004). External financing for development and international financial instability. G-24 Discussion Paper Series, No. 32.

Levine R and Renelt D (1992). A sensitivity analysis of cross-country growth regressions. American Economic Review, September.

Mankiw G (1995). The growth of nations, Brookings Papers on Economic Activity 1. Washington DC, The Brookings Institution.

Mayer J (1997). Is having a rich natural-resource endowment detrimental to export diversification? UNCTAD Discussion Paper, No.124, March.

Reati A (2001). Total factor productivity – a misleading concept. BNL Quarterly Review, 218, September.

Rodrik D (1999). The new global economy and developing countries: Making openness work. Economic Development Policy Essay No.24, Overseas Development Institute, Washington DC.

Ros J (2000). Development Theory and the Economics of Growth. Ann Arbor MI, University of Michigan Press.

Sachs J and Warner A (1995). Economic reform and the process of global integration. Brookings Papers on Economic Activity, 1.

Schneider F (2002). Size and measurement of the informal economy in 110 countries around the world. Paper presented at an Australian National Tax Centre workshop, Canberra, July 17.

Singh A (1998). Savings, investment and the corporation in the East Asian miracle. Journal of Development Studies, vol. 34 No. 6 August.

Stiglitz J (2002). Globalisation and its Discontents. London, Allen Lane.

Sutcliffe B (2004).World inequality and globalisation, Oxford Review of Economic Papers, 20, no.1.

الأونكتاد، سنوات مختلفة. تقرير التجارة والتنمية، جنيف ، الأونكتاد.

(٢٠٠٠أ) تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا (2000a). Capital Flows and Growth in Africa, Geneva, UNCTAD).

(٢٠٠٢أ) التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً، الأونكتاد، جنيف.

(٢٠٠٤) التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً، الأونكتاد، جنيف،.

(٢٠٠٥) التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة التفكير في دور الاستثمار الأجنبي المباشر ((2005) Economic Development in Africa: Rethinking the Role of Foreign Direct Investment, Geneva, UNCTAD).

O`Rourke K and Williamson J (1999). Globalization and History: The Evolution of a 19^{th} Century Atlantic Economy, MIT Press, Cambridge.

World Bank (2005). Economic Growth in the 1990s, Learning From a Decade of Reform, Washington DC., World Bank.J.

— — — — —